مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 2 (رت 71) السنة: 2023

الأوضاع العامة في الجزائر خلال الفترة (1847-1954م) وعلاقتها بنشأة الصحافة

- الأوضاع الاجتماعية و الثقافية والدينية والسياسية –

The general situation in Algeria during the period (1847-1954 AD) and its relationship to the emergence of the press - Social, cultural, religious and political conditions -

محمد حفظ الله[1]

طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
m.hifdallah@univ-emir.dz

أ.د : زكية منزل غرابة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
zakia1menzel@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2022/07/20 القبول 2022/09/21 النشر على الخط 2023/01/20
Received 20/07/2022 Accepted 21/09/2021 Published online 20/01/2023

ملخص:

تعد الصحافة مرآة عاكسة لكل التحولات التي تحدث في المجتمعات، والدول، والشعوب، تنقل ما يحدث في الواقع، وتحلل مجريات الأحداث، ولذلك يكون من المفيد التعرف على تاريخ الصحافة وما يتعلق بها من أوضاع اجتماعية، وثقافية، ودينية، وسياسية، لما لذلك من علاقة بنشأة وتطور الصحافة. وقد عرفت الجزائر ثورة صحافية في الفترة الممتدة ين 1847 و1954 تتناسب وعمق المأساة التي مرت بها الجزائر، ولذلك سنجعلها حقلا للدراسة، في محاولة للإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هي الأوضاع العامة في الجزائر في الفترة (1847-1954م) ؟ وما علاقاتها بنشأة الصحافة في الجزائر؟ وكيف صورت الصحافة تلك الأوضاع ؟

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن الصحافة كانت بمثابة المحرك الأساسي لكل التوجهات الثقافية والاجتماعية والسياسية وقد تنوعت بتنوع كلك المؤثرات وكانت أداة فعالة استخدمها كل توجه لتحقيق أهدافه وتصوير الواقع بمنظوره المميز.

الكلمات المفتاحية: الصحافة – الصحافة في الجزائر – ظروف نشأة الصحافة في الجزائر – الأوضاع العامة في الجزائر وعلاقاتها بنشأة الصحافة .

Abstract:

The press is a mirror reflecting all the transformations that take place in societies, countries, and peoples, conveying what is happening in reality, and analyzing the course of events. The establishment and development of the press. Algeria has known a press revolution in the period between 1847 and 1954 commensurate with the depth of the tragedy experienced by Algeria, and therefore we will make it a field of study, in an attempt to answer the following problem: What are the general conditions in Algeria in the period (1847-1954 AD)? What is its relationship to the emergence of the press in Algeria? How did the press portray this situation?

The most important results that have been reached are that the press was the main engine of all cultural, social and political trends, and it varied with the diversity of all influences, and it was an effective tool used by each trend to achieve its goals and portray reality with its distinctive perspective.

Key words: The press - the press in Algeria - the conditions of the emergence of the press in Algeria - the general situation in Algeria and its relations with the emergence of the press.

[1] المؤلّف المرسل: **محمد حفظ الله** البريد الالكتروني: **m.hifdallah@univ-emir.dz**

1. مقدمة:

تعتبر الصحافة لسان الأمة المعبر عن واقعها وأحاسيسها، والميزان القويم لمدى ثقافتها ونهضتها، وهي بَعدُ المنظار المقرب الذي نرى من خلاله أبعاد التطور والتفكير لهذه الأمة أو تلك، وقد دخلت الصحافة إلى الوطن العربي عامة والجزائر خاصة خلال القرن 19م مع الحملات الاستعمارية التي قامت بها فرنسا (حملة نابليون بونابرت) على مصر ثم الجزائر ، فكان من بين ما حمل ضمن الحملات الفرنسية على الجزائر المطبعة وهيئة التحرير التي تشرف على إصدار الجرائد إدراكا منهم ما للصحافة من أثر وأهمية بالغة . وتميزت بطابع خاص ذو صبغة استعمارية هدفها خدمة الاستعمار ولترسيخ أفكاره الاستدمارية ونشر سياسته الاستعمارية ، فكانت أول جريدة تصدر بالفرنسية في الجزائر تسمى :« Lestafethe de sidi fredj» .

فما كان من الأقلام الكاتبة الحرة أو المنطوية تحت إطار جمعوي أو حزبي إلا أن تهتم بهذا الجانب من الإعلام وتخوض معترك الحياة الصحفية ، بغرض تكوين رأي عام حول مبادئها ، وكانت – الصحافة – أداتها في رد الشبهة ومناقشة الاعتراض، كما كانت سببا قويا في الحفاظ على مقومات الأمة – اللغة ، الهوية – فكان أول عمل صحفي سنة 1847م – أي بعد 17 سنة من الاحتلال الاستيطاني للجزائر– باللغة العربية أطلق عليه « صحيفة المبشر» . ثم توالت بعده الصحف على اختلاف اتجاهاتها وظروف نشأتها .

وعلى ضوء ما تقدم تتأسس هذه الورقة البحثية على الإشكالية التالية: ما هي الأوضاع العامة في الجزائر في الفترة (1847–1954م) ؟ وما علاقاتها بنشأة الصحافة في الجزائر ؟ وكيف صورت الصحافة تلك الأوضاع ؟

تشير الدراسات التاريخية إلى أن الصحافة المكتوبة لم تكن موجودة في الجزائر أي قبل 1830م سنة غزو الفرنسيين للجزائر والاستيلاء عليها ، فعندما تجهز الجيش الفرنسي لغزو الجزائر حمل معه مطبعة وهيئة تحرير تشرف على إصدار أول جريدة وهي : Lestafethe de sidi fredj» وتميزت بطابع خاص ذو صبغة استعمارية هدفها خدمة الاستعمار ولترسيخ أفكاره الاستدمارية ونشر سياسته الاستعمارية . فما كان من الأقلام الكاتبة الحرة أو المنطوية تحت إطار جمعوي أو حزبي إلا أن تهتم بهذا الجانب من الإعلام وتخوض معترك الحياة الصحفية، بغرض تكوين رأي عام حول مبادئها ، وكانت – الصحافة – أداتها في رد الشبهة ومناقشة الاعتراض، كما كانت سببا قويا في الحفاظ على مقومات الأمة – اللغة ، الهوية – . فكان أول عمل صحفي سنة 1847م – أي بعد 17 سنة من الاحتلال الاستيطاني للجزائر– باللغة العربية أطلق عليه "صحيفة المبشر" . ثم توالت بعده الصحف على اختلاف اتجاهاتها وظروف نشأتها . وصاحب ذلك ظروف اجتماعية وثقافية ودينية وسياسية كانت كأرضية لتوجيه العمل الصحفي و التحكم في محتواه .

وتأتي هذه الدراسة لتبيين الظروف الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية في الجزائر في الفترة (1847–1954م) ومحاولة استنتاج علاقة هذه الظروف بنشأة الصحافة في الجزائر و تطورها.

2. الأوضاع الاجتماعية في الجزائر في الفترة (1847-1954م)

تعد دراسة الأوضاع الاجتماعية العامة للجزائر، أمرا ضروريا لما يتضمنه من أحداث هامة كان لها تأثير كبير في تاريخ الجزائر الحديث، وإنه لمن الواضح أن ظهور الحركات الإصلاحية في العصر الحديث في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي بشكل عام، قد ارتبط إلى حد بعيد بوجود الاستعمار المباشر أو غير المباشر، وكانت حدة نشاط هذه الحركات الإصلاحية تشتد بقدر توغل الوجود الاستعماري، وتخف عند انحسار هيمنته على مقومات الأمة والوطن.

وتلخص المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا وجعل استعمارها واقعا لا يمكن محو آثاره، وكانت الممارسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تقوم بالعمل على تحطيم بنية المجتمع، والقضاء على الأسس المادية التي يقوم عليها وتحييد القيم الحضارية التي يستند إليها، و ذلك بمحاصرة الشعور الديني، ومحاربة اللغة العربية، وإحياء النعرات والنزاعات الإقليمية لتفكيك المجتمع وتمزيقه. والهدف منها إنجاح عملية الاستعمار وترسيخه بحيث يصبح واقعا لا يمكن مقاومته والتخلص من آثاره في مختلف جوانب حياة المجتمع الجزائري.

إن الحديث عن الحياة الاجتماعية لا يقل خطورة وأهمية عن الحياة الدينية، فقد عاش الشعب – طوال فترة الاحتلال – صنوفا شتى من الحرمان والتجويع، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض، فقد اضطرته الظروف للهجرة داخل الجزائر وخارجها من أجل لقمة العيش، والمرحلة التي ظهرت فيها جمعية العلماء تعكس لنا بوضوح النتائج المرة القرن كامل من الاحتلال مارس خلاله الاستعمار الفرنسي سياسته الوحشية . الإبادة الشعب الجزائري ووضعه تحت الذل والاستعباد[1].

ومن المظاهر الأساسية التي ميزت المجتمع الجزائري خلال مرحلة الاحتلال، هو كشف التردي الاجتماعي الذي نتج عنه انقسام المجتمع إلى طبقتين: هما طبقة المستوطنين، وطبقة السكان الأصليين. فمن خلال هذا الانقسام مارس الاستعمار سياسته القمعية ومحاولاته للتفريق بين العرب والبربر.

وكما هو معروف فإن فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر، عملت سرا وعلانية على محاولة تحطيم الكيان الجزائري، والقضاء على مقومات الشخصية العربية الإسلامية، بهدف سلخها من جسم العروبة والإسلام وإدماجها في الأمة الفرنسية، واعتمدت سلسلة من السياسات الاستعمارية منها سياسة التفقير والتجويع وكذا سياسة تجهيل الجزائريين وإغراقهم في ظلمات الجهل.

1.2. الفقر والبطالة:

تظهر سياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا في الجزائر بعد الاحتلال مباشرة، في أنها قامت بمصادرة معظم الأراضي الفلاحية وأجودها من الجزائريين، و قامت بتوزيعها على المستعمرين الأوروبيين الذين جلبتهم معها من مختلف البلاد الأوربية، ذلك من أجل توطيد عملية الاحتلال ضد مقاومة الشعب الجزائري العربي المسلم الذي لم يقبل الاستسلام وواصل الكفاح ضده بكل ما يستطيع وما يملك من قوة[2].

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار العرب الإسلامي ، بيروت، 2000، ط01، ص20.

[2]- تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤسائها الثلاثة، ط1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص65.

وبعد الاحتلال مباشرة استولت فرنسا على كل الأراضي الأوقاف الإسلامية التي كانت تلعب دورا هاما في توفير التعليم والرعاية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، وبالاستيلاء عليها تدهور وضع التربية والتعليم تدهورا كبيرا، كما تدهورت الرعاية الاجتماعية بالنسبة للفقراء، والمحتاجين، والعجزة والشيوخ وهكذا استولت الإدارة الاستعمارية على أراضي الجزائريين[1].

2.2. الجهل والأمية:

طبق الاستعمار الفرنسي سياسة التجهيل، وفرض على الجزائريين التخلي على ثقافتهم ومنعهم من الارتقاء إلى المساواة مع الأوروبيين من حيث ثقافة المستعمر[2]. وتجلت سياسة التجهيل التي اتبعتها فرنسا في الجزائر اتجاه أبناء الشعب الجزائري في إحكام قبضتها على معظم رجال العلم والتعليم خلال النصف الثاني من القرن 19 م، نظرا للمقاومة الشعبية الباسلة التي قادها العلماء ورجال الدين من الفقهاء ورجال الطرق الصوفية الصالحون جيلا بعد جيل ضد الاحتلال الفرنسي حتى مطلع القرن 20م.

كما أنها قامت بالقضاء على معظم معاهد العلم التي كانت قائمة في الجزائر منذ بداية الاحتلال، والتي تمثلت في المدارس والجوامع والزوايا والكنائس القرآنية والمكتبات العامة والخاصة.

كما قامت فرنسا بفرض نظام تربوي مسيحي جلبته معها من فرنسا وذلك على أنقاض النظام التربوي العربي الإسلامي الجزائري وخصصته في الغالب لأبناء المستعمرين الأوروبيين في الجزائر، قابله إعراض معظم العائلات الجزائرية وعدم رغبتها في إرسال أبنائها للتعلم في مدارس فرنسا لأن التعليم فيها ليس فيه شيء من العربية والثقافة العربية الإسلامية خوفا على أبناء الجزائر من الانحراف عن جادة العروبة والإسلام[3].

كما تظهر سياسة تجهيل أبناء الجزائريين بصورة واضحة في جامعة الجزائر التي هي الجامعة الوحيدة في الجزائر، حيث تذكر الإحصائيات الفرنسية أنه عند اندلاع الثورة الجزائرية كانت جامعة الجزائر بكلياتها الأربعة تضم من الطلبة الجزائر ما لا يفوق المئات، أما الطلبة الأوربيين فكانوا يبلغون الآلاف، وشملت تخصصاتهم مختلف الشعب كالطب والصيدلة والحقوق والآداب.

3.2. التفكك والعنصرية:

انتهج الفرنسيون منذ أن بسطوا نفوذهم على الجزائر "سياسة فرق تسد"، فعملوا كخطوة أولى على التشكيك في هوية شعبها، وانتمائها الحضاري للأمة العربية الإسلامية، فسعوا للتركيز على اللهجات المحلية وحاولوا إحيائها واستبدالها مكان اللغة العربية، سعيا منها للتفريق بين الأمة الواحدة.

كما عمدوا في الوقت ذاته لخلق الجهوية والعنصرية والعصبية القبلية والصراعات المذهبية، واعتبروا أن القبائل الأمازيغية أكثر بعدا عن العربية، واتخذوا من ذلك طريقا لعزل البربر وفصله عن العنصر العربي، وقسموا بذلك المجتمع الجزائري إلى قسمين: عرب و بربر. وقامت بعد ذلك بفصل سكان الأمازيغ عن النواحي الجزائرية الأخرى بسلسلة من الأنظمة والقوانين، وحاولوا من خلالها إحياء العصبية الأمازيغية البربرية والتقاليد الخاصة بهم، فزعم المستعمر أن للأمازيغ لغتهم الخاصة، وعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم

[1] – تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر ،2003، ط2، ص83.

[2] – أحمد مهساس: حركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص404.

[3] – تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر، ص84.

تختلف اختلافا جذريا عن عادات العرب الجزائريين، كما زعموا أن الأمازيغ لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهريا وليس عن اقتناع ودراية وإيمانا به[1].

فأخذت مجموعة من العلماء المكلفين من طرف الاستعمار يعدون الدراسات الخاصة بتكوين الأصل البربري، فقد أسسوا في المغرب "معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية"، وألف طبيبان فرنسيان في تونس كتابا في " مقاييس جماجم الغاليين"، وانطلقا من هذه الدراسات حاولوا إقناع البربر بأنهم من سلالة أوروبية ، وإن لهم لغة خاصة ينبغي عدم التفريط فيها[2].

وفي هذا المجال جاءت محاولة فرنسا لتنفيذ خطتها فأصدرت عدة قوانين، منها قانون ينص على إخراج منطقة القبائل عن أحكام الشريعة الإسلامية، ويعلن عن أحكام سكان هذه المنطقة إلى الأعراف والتقاليد التي كانت سائدة فيها، ويهدف هذا القانون إلى زرع الشقاق والتأكيد على وجود اختلاف ثقافي بين العرب والأمازيغ، كما أصدرت قانون آخر يلغي وجود المحاكم الإسلامية في تلك المناطق بكاملها، ثم ألغت المحاكم العرفية وأعلنت تطبيق القانون الفرنسي في كل الأحوال التي تخص المنطقة القبائلية"[3].

ومن جهة أخرى أغلقوا المدارس القرآنية، وفرضوا التعليم الإجباري في المدارس الفرنسية، وأعلنت حربها ضد اللغة العربية في تلك المناطق، فمنعت تعليم اللغة العربية ومنعت العلماء من دخول بلاد القبائل وإلقاء المحاضرات وتعليم القرآن، ومنعت السكان المحليين من التكلم بغير اللهجة البربرية أو اللغة الفرنسية[4].

وقام بعض المعلمين المتفرنسين بحملة سياسية اندماجية، وكان لجرائدهم الناطقة بالفرنسية دور واضح في نشر هذه الدعاية بين سكان المنطقة كجريدة "صوت المتواضعين " La Voix des Humbles للمعلم "الفاسي"، وجريدة "الصوت الأهلي" La Voix Indigene للمعلم "الزناتي". كما قام "واكلي" رئيس جمعية المواطنين الفرنسيين بعمالة الجزائر بالدعاية لصالح تجنيس القبائل. كذلك كان للإتحاد الكاثوليكي الأهلي نشرية يديرها جياكوبيتي بينما كان جوزى فزنتار وهو جزائري من القبائل، يدير نشرية أخرى تسمى "المطرنن" (أي المتجنس) كما أصدروا مجلة أدبية باللهجة البربرية وبما أن البربرية ليست لها حروف فقد أعاروا حروفا لاتينية، ومما لا شك فيه أن هذه المطبوعات قد لعبت دورا بارزا في تشجيع الحركة البربرية، وسياسة التنصير والتجنيس بالجنسية الفرنسية[5].

3. الأوضاع الثقافية في الجزائر في الفترة (1847-1954م)

عمل الاستعمار على تحطيم الشخصية الجزائرية بتحطيم قيمها الثقافية و الحضارية ، وكان أول عمل قام به هو شل الحياة الفكرية ونشر الأمية بين الجماهير وذلك بإغلاق المدارس العربية وتحريم التعليم باللغة العربية ومحاربة الإسلام، فسياسة التجهيل كانت إلى جانب سياسة التفقير شعار الاستعمار إذ كان الهدف الواضح لهذه المخططات منذ البداية اجتثاث شعب بأكمله من منبته

[1]- تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة، ط1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 20،21.

[2]- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 86.

[3]- تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة، ص20،21.

[4]- أنور الجندي: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص96.

[5]- عبد الكريم بوالصفصاف: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الهدى ، الجزائر ،2013، ص163.

الأصلي وقطع كل ما كان يربطه بماضيه العريق و القضاء على خصائص هويته الوطنية والحضارية . فتفكيك البنى الاجتماعية – الثقافية في الجزائر خلال القرن العشرين هو بالطبع حدث بالغ الأهمية[1].

1.3. التعليم العربي: كان من الطبيعي أن تلحق بالحالة العلمية ارتباكات كبيرة من جراء الحرب وأحوال الاحتلال وهجرة العلماء وتشتت كثير من أهل القبائل والقرى، وارتحال بعضها عن أراضيها واشتداد الضيق بعضهم حتى لم تعد تفكر في العلم والتعليم، واقتصر همها على تحصيل القوت. فلم يحافظ على الحركة العلمية الإسلامية إلا بعض المدرسين في المساجد وبعض الزوايا في جهات الجنوب وبلاد القبائل، أما الكتاتيب القرآنية أخذت تتلاشى شيئا فشيئا إلى أن اضمحلت من الوجود[2].

وأكدت مختلف الدراسات والكتابات الفرنسية على هذا التحول الذي أصاب التعليم العربي والإسلامي نتيجة الاحتلال لظروف الحرب من جهة والاستيلاء على الأوقاف من جهة أخرى، وهجرة المعلمين أو نفيهم من جهة ثالثة، وتخريب المدارس ومغادرة المتعلمين الزوايا القريبة من مراكز الاحتلال، واكتفى الأساتذة بأداء الشعائر الدينية دون التعليم وانتقل البعض منهم إلى أماكن غير محتلة[3].

وعلى الرغم من ذلك تخوفت الإدارة الاستعمارية من عودة انتشار التعليم الوطني، فأصدرت بتاريخ 18 أكتوبر 1892م مرسوما يقضي بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الحكومة و تذرعت الإدارة بهذا القانون لإغلاق المدارس العاملة، فتحول قسم كبير منها إلى التعليم بالسر بعيدا عن أعين الإدارة.

أما الرخصة فكانت شروطها صعبة، فقبل الموافقة كان لا بد من تحري البوليس عن سلوك طالبها سياسية ودينية، وينص قرار الرخصة على شروط محددة أهمها: التقيد بأحكام مرسوم عام 1892م وعدم قبول أكثر من ثمانية تلاميذ في مدرسته، وأن تحري الدروس خارج أوقات التعليم في المدارس العامة الفرنسية.

هذا هو وضع التعليم الوطني في بداية القرن العشرين، وقد جرت محاولات شاقة لإدخال مناهج حديثة على هذا التعليم من قبل بعض الأساتذة المتنورين الذين تخرجوا من معهدي الزيتونة والأزهر أمثال: الشيخ "عبد الحميد بن باديس" الذي كان يلقي دروسا دينية وعقلية في مسجد "سيدي قموش" ثم في مسجد "سيدي الأخضر" في قسنطينة، وكان بذلك يبني الأسس الأولى في الحركة الإصلاحية الجزائرية، حيث تخرج على يده أفواج من الطلبة الذين كانوا الدعاة المتحمسين لدعوة جمعية العلماء الإصلاحية[4].

وبالإضافة إلى حركة ابن باديس التعليمية في قسنطينة شهدت الجزائر إقامة بعض المدارس التي حاولت قدر جهدها أن تكون حديثة مثل مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة، ومدرسة الشبيبة الإسلامية في العاصمة التي أسست عام 1927م، ومدرسة السلام المؤسسة عام 1929م في العاصمة، والمدرسة العربية القرآنية 1929م في العاصمة أيضا، ومدرسة جمعية الإصلاحية الخيرية في مدينة غرداية المؤسسة عام 1928م. وقد حصلت هذه المدارس على ترخيص رسمي بالتعليم بفضل التساهل الذي أبداه الوالي العام "موريس فيوليت"[5].

---

[1]– عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر ، تر: سليم قسطونن ط1، دار الحداثة ، بيروت ، 1984، ص17

[2]– المدني أحمد توفيق:كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط01، الجزائر، 1984، ص94.

[3]– أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص86.

[4]– أبو القاسم سعاد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص19.

[5]– أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 64،65.

غير أن الجزائريين لاحظوا في الفترة 1830م- 1900م أنه لم توجد أي فائدة حقيقية للتعليم بالفرنسية، لأنه كان الهدف من التعليم الفرنسي الموجه للجزائريين من البداية متصفا بطابع التحدي الديني واللغوي و الحضاري[1].

2.3. التعليم الفرنسي: يقصد بالتعليم الفرنسي التعليم الذي تشرف عليه الإدارة الفرنسية مهما كانت لغته، وقد صاحب هذا التعليم الحملة الفرنسية منذ بدايتها ولكن للفرنسيين فقط، ولم يعرف هذا التعليم أية صعوبات مادية ولا إدارية ولا مالية، فالميزانية متوفرة دائمة سواء من الدولة أو من الحكومة العامة أو من البلديات، وقد وصف بأنه تعليم مزدهر وكان موجه لخدمة المستوطنين الفرنسيين وإسعادهم وتلبية مطالبهم. وكانت بداية التعليم الفرنسي في الجزائر قد ترك في أيدي الخواص خلال السنتين الأولى، فأنشئوا بعض التعليم الأطفال الأوربيين و اليهود بين 1830م- 1832م[2].

بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس سنة 1845م حوالي 4562تلميذ، وأنشأت مؤسسات تعليمية أخرى لأطفال الأوربيين سنة 1848م وتسمى المخيمات الزراعية، وكانت تضم في تلك الفترة بين 2000 و 3000 تلميذ.

وازداد عدد التلاميذ سنة 1851 إلى 12766 تلميذ، وبلغ عدد المدارس سنة 1845م حوالي 52 مدرسة وارتفع العدد إلى 223 مدرسة سنة 1851م، واستمر التعليم الابتدائي الفرنسي في الازدهار والتقدم المستمر والذي كان يجد الدعم من السلطات العسكرية والمدنية على السواء، ويجد المال البناء المدارس وتجهيزها، وتحضر له البرامج وتشرف عليه المصالح المعنية بعناية فائقة[3]. ومن هنا يمكن أن يعرف الطابع الحقيقي لموقف الإدارة الفرنسية من التعليم في الجزائر، وهو ما يوصف بالطابع التمييزي والعنصري والذي اتخذ أسلوب الإهمال المتعمد[4].

فالتعليم الفرنسي من الأساس كان يهدف إلى الطابع الاستغلالي وتحضير الجزائريين للعمل لصالح الفرنسيين كحذق بعض شؤون الزراعة لمساعدة المستوطنين، وحذق الطرز ونسج الزرابي لبيعها للسواح وتصديرها، أو تخريج بعض الجنود والقضاة والمترجمين. أما التعليم الذي يكون ويربي المواطن ويرفع المستوى العقلي ويضمن له الوظائف، فذلك كان حكرا على الفرنسيين. ومن الملاحظ أن الثانويات والكليات إنما أنشئت للأوربيين فقط و قلما يدخلها غيرهم من الجزائريين، وكان التعليم يعطى بالفرنسية ولا يعطى بالعربية في بلاد شعبها عربي، لأن هدف الإدارة الاستعمارية هو إحداث الذبذبة العقلية و مسخ الهوية.

حقيقة أن السلطة الفرنسية أنشأت للأوربيين المؤسسات التعليمية في جميع المستويات، من الابتدائي إلى التعليم العالي، وإذا سمح للجزائريين بدخول الثانويات ففي أقسام خاصة بهم تسمى الأقسام "الأهلية". ومن الملاحظ أنه بالإضافة إلى الثانويات في عواصم الأقاليم الثلاثة، هناك المعاهد الكوليجات) في كل من البليدة ومستغانم وتلمسان والمدية وسكيكدة وعنابة وسطيف وبلعباس، وهذا بعد مرور قرن على الاحتلال (أي 1930م [5].

ورغم أن التعليم العام يستلزم عدم التفريق بين التلاميذ الجزائريين والفرنسيين في المؤسسة الواحدة وفي شروط القبول، إلا أن السلطات الإدارية ظلت تميز الأطفال الجزائريين عن سواهم بشتى الصور، فهي لا تقبلهم إلا بعد امتحان خاص، ثم صدر ما يفيد

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1992، ص19.

[2]- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 67.

[3]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 1990،ص 290،295.

[4]- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر،ص 69،67.

[5]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج3،دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت، ص 302.

استثناء أبناء العائلات التي خدمت فرنسا من ذلك الامتحان، وعلى هذا فإن العدد القليل الذي دخل المدرسة الفرنسية الثانوية من الجزائريين إنما كان من فئة معينة، لا تخرج عن أبناء "الخيام الكبيرة والعائلات التي تولى أربابها المناصب الفرنسية القياد والأغوات...الخ)، وكذلك الموظفين كأبناء الخواجات والمترجمين والعائلات المتنفذة التي تبنت الأفكار الفرنسية.

4. الأوضاع الدينية في الجزائر في الفترة (1847-1954م)

يعتبر الدين الإسلامي من بين الأهداف التي ركز الاستعمار ضغطه عليه، واهتم بضرب مقومات الشعب الجزائري من الداخل وعمل على تشتيت وحدته وفصله عن محيطه العربي وانتمائه الإسلامي وإدماجه في بوتقة الحضارة الغربية، وتحويل اهتماماته وتطلعاته عن مسارها الطبيعي لتكون في خدمة المصالح الفرنسية[1]، والتي تجسدت في القضاء على المساجد أو تقليصها، والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، والسيطرة على القضاء الإسلامي، ودعم التبشير المسيحي، وتشجيع الخرافات والبدع من طرف الطرق الصوفية.

وتجسدت محاولات الاستعمار والكنيسة الفرنسية إبعاد الشعب الجزائري المسلم عن دينه الإسلامي في تصريح للكاردينال "**شارل لا فيجري**" الذي كان يهدف بعمله عند قدومه إلى الجزائر، تحويل مسلميها إلى الديانة المسيحية، معتبرا الجزائر بابا نحو القارة الإفريقية التي أرسل إليها بالفعل عددا من البعثات التبشيرية، حين قال: «إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس ينبغي أن نرقي هذا الشعب ولنضرب صفحا عن غلطات الماضي، فأول ما يجب علينا معهم هو الحيلولة بينهم وبين القرآن، بدلا من غلطات أخرى»[2]. وقال أحد النواب الفرنسيين في البرلمان: «إن القرآن هو الذي يحرض المسلمين على إذاية الفرنسيين»[3] وفي نفس السياق قال الحاكم العام الفرنسي ((انا جئنا — يقصد الفرنسيين – إلى الجزائر لندفن القرآن لا ليحي»[4].

1.4 . المساجد: كانت القوات الفرنسية بعد احتلالها تهدف إلى "ضم المستعمرة الجديدة تحت راية الصليب"، وأدركت منذ البداية أن قوة الشعب وصلابته في تمسكه بدينه وعقيدته فبادرت إلى العمل على تجريد الشعب من مؤسساته الدينية وذلك بتحويل المساجد إلى كنائس أو مستودعات عسكرية و هدم بعضها.

وكان يرافق تحويل المساجد إلى كنائس في أغلب الأحيان خطابات استفزازية عنيفة مثل الخطاب الذي ألقاه سكرتير الحاكم العام في قسنطينة أثناء الاحتفال بتحويل مسجد "صالح باي" إلى كنيسة، وجاء فيه: «إن آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إلاه غير المسيح، و نحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال أنما قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب فلن يكونوا مواطنين لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا».

ولكي تتهرب الإدارة من دفع نفقات المساجد المتبقية، التي كانت أموال الأوقاف الإسلامية تتكفل بنفقاتها قبل الاحتلال ثم أصبحت تحت سيطرة فرنسا، أجرت تصنيفا لثمانية وسبعين مسجد فقط بموجب قرار 30 أفريل 1851م، الذي ينظم الدين

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار العرب الإسلامي ، بيروت، 2000، ، ط01، ص71.
[2]- عبد الكريم بوالصفصاف: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص120.
[3]- المرجع نفسه، ص 120.
[4]- محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ط2، ص40.

الإسلامي في الجزائر، واعتبرت نفسها غير مسؤولة عن أي مسجد يدخل في عداد المساجد المصنفة، وبموجبها استولت على دور العبادة وعلى الممتلكات الموقوفة على الشؤون الدينية الإسلامية وضمتها إلى أملاك الدولة الفرنسية[1].

ثم انتقلت إلى منع الوعظ والإرشاد في المساجد بموجب قرار بريفي الجزائر في 16 فيفري 1933 الذي قضى بمنع العلماء الغير الرسميين من القيام بوظيفة الوعظ والإرشاد وتعليم الدين بالمساجد.

2.4 الأوقاف: أوجد المشروع الاستعماري فكرة عدم وجود الملكية الخاصة في الجزائر لأجل ضم أكبر قسم من الأراضي الجزائرية إلى أملاك الدولة المستعمرة[2]. فاعتمد الاستعمار الفرنسي في سياسته الاقتصادية على سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل، و منحها للمهجريين من فرنسا و غيرها إلى الجزائر. ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلالها لعجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق[3].

ويقول السيد "أوميرا" (Aumerat) أن قرار "بيجو" بضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة صدر في 23 مارس 1843م، والظاهر أن التحضير لهذا الضم قد بدأ منذ مجيء بيجو بعد تحديه لإدارة المفاتي والأئمة الممثلين للأهالي الرافضين لهذا القرار، وكانت بذلك تمس بشؤونهم الدينية والتي وعدت باحترامها وعدم التدخل فيها شؤون المسلمين الدينية، واعتبرت الإدارة الفرنسية أن سيطرتها على الأوقاف يمكنها من الاستحواذ على المساجد التي تدعمها ماديا وبالتالي إمساكها برقاب الأئمة والمفاتي والقضاة وغيرهم من الموظفين الدينيين الذين يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف.

وجاء في الإجراء الذي أتى به بيجو: «إن الأملاك التابعة للجامع الكبير وكل الموظفين التابعين له هم تحت سلطة (الدومين)، وإن كل المدخولات والمصاريف التابعة لهذه المؤسسة أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية، وإن كل المصاريف المتعلقة بموظفي الجامع والصيانة والشؤون الدينية وكذلك كل المساعدات والصدقات التي تقوم بها هذه المؤسسة ستصبح من اختصاص الإدارة»[4].

وعند صدور قانون سنة 1905 القاضي بفضل الدين عن الدولة وجرى تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم 27 سبتمبر 1907، لم يشمل هذا القانون الدين الإسلامي إلا نظرية بينما شمل عملية المسيحية واليهودية، وفي سعي الإدارة لتفادي إنشاء جمعية دينية واحدة تتسلم شؤون الدين الإسلامي كما نص قانون 1905م، أنشأت جمعيات دينية متعددة منحتها ظاهريا حق الإشراف على المساجد وتسمية الموظفين الدينيين، واحتفظت لنفسها بالأوقاف الإسلامية لتجعل هذه الجمعيات تحت رحمة إعاناتها السنوية. وعندما طالب الأمير خالد الهاشمي بفصل الدين عمليا عن الدولة، وبتسليم الأوقاف الإسلامية إلى جمعية دينية أسوة بالمسيحيين واليهود، ردت الإدارة بأن هناك جمعيات إسلامية متعددة " ولا نعلم بالضبط أيها أكثر تمثيلا للمسلمين[5].

3.4 . القضاء الإسلامي: بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر طرحت على الإدارة الفرنسية مشكلة وهي كيفية إدارة الأهالي في مجال القضاء إلا أن السلطات الفرنسية اعتبرت أن العائق الأكبر هو الإسلام، لأنه بمثابة قانون يستوحي منه الجزائريين حقوقهم

---

[1]- عمار بن مرور: عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدعوة والإصلاح ، دار الأمل، الجزائر ، 2010، ص36.

[2]- الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 - 1960، ترجمة: جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، لبنان، 1983، ط1، ص19،15.

[3]- إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847- 1870 ، رسالة ماجستير ، الجزائر، 1994، ص217.

[4]- أبو القاسم سعد الله:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ط2، ص 22،21.

[5]- أحمد الخطيب:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص52،51.

وواجباتهم، ولقد أولى الضباط الفرنسيون اهتماما كبيرا بالقرآن الكريم والإسلام عموما حتى يتمكنوا من فرض سيطرتهم، وعليه أصبح القاضي المسلم يخضع لسلطة المكتب العربي علما أن كل قبيلة كان لها قاضيا خاصا بها وكذلك مفتيها، وأصبح القضاء في المكاتب العربية تناقش فيها قضايا الإرث والزواج والطلاق ... ومنذ 1934م وضعت السلطات الاستعمارية الأسس الأولى لتنظيم القضاء الفرنسي بالجزائر في شكل مراسيم ملكية 28 فبراير 1941م و26 سبتمبر 1842م، وخضعت الجزائر ساعتئذ إلى مؤسسات القضاء الفرنسية، كما كانت تطبق قانون العقوبات الفرنسي مع إلغاء القانون الإسلامي الجنائي.

وعليه فقد المسلمون سلطتهم القضائية، وفيما يخص المسائل المدنية فكان رئيس المكتب العربي يفصل فيها وكانت العقوبات إما السجن أو بالغرامة والتعويض أو الحجز، ومع بداية 1853م بدأت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا وخضع الأهالي للسلطة القضائية الاستعمارية، وأصبح الفرد الجزائري مقيد بنظام قضائي غير عادل بهدف جعل الجزائر فرنسية، وقد انعكس عن النظام القضائي الجديد وفقا لما شرع له بما يعرف بالعقوبات الجماعية أي القمع الجماعي لفرض الهيمنة الفرنسية، فأصبحت القبلية تخضع لهذه العقوبات بسبب ما حدث لأراضيها وفي ديسمبر 1866م صدر مرسوم يفرض على المسلمين حق التقاضي لدي قضاة الصلح الفرنسيين[1].

يعد القضاء من القضايا الحساسة التي شغلت مجالا واسعا في العلاقات الجزائرية الفرنسية أثناء الاحتلال، وذلك لما تعلق بالهوية الجزائرية نفسها ممثلة في المحاكم الإسلامية واللغة العربية والأحكام الصادرة عن القضاة الذين كانوا يمثلون الاستمرارية والتراث[2].

وما دام القضاء مرتبطا بالسيادة فقد أولت السلطات الاستعمارية اهتماما خاصا به، وعملت من أجل السيطرة عليه وتوجيهه لما يخدم مصلحتها. فأصدرت منذ الاحتلال عدة قرارات ومراسيم بهدف تفكيك هذا الجهاز، منها " قرار 28 فيفري 1841م" الذي نص على «تحجيم دور القاضي المسلم، إذا نزعت عنه سلطة إصدار الأحكام في الجنايات والجنح، وأوكلت هذه المهمة للقضاء الفرنسي. كما أن ضباط المكاتب العربية كانوا يستمعون يوميا للشكاوي المقدمة لهم من طرف الأهالي، فإذا كانت متعلقة بالإرث أو الزواج أو العقود المكتوبة تحول إلى القاضي المسلم الذي يصدر فيها حكما بمقتضى الشرع الإسلامي تحت رقابة المكتب العربي، أما إذا كانت القضية جنحة خطيرة أو جريمة فإنها تحول إلى المجلس الحربي»[3] .

استمرت السياسة الفرنسية الرامية إلى تذويب القضاء الإسلامي، حتى لم يبق للقاضي المسلم غير تسجيل عقود الزواج والطلاق، وانحطت سمعة القاضي المسلم إلى الحضيض، فقانون 1873م منع على القاضي المسلم حق النظر في قضايا الاستحقاق والملكية وسلمت كلها إلى القضاء الفرنسي، وقانون 1875م ألغي المجلس الأعلى للفقه الإسلامي تماما والذي هو آخر رمز لهيئة قضائية إسلامية في البلاد، وقانون 1889م جعل قاضي الصلح الفرنسي هو الذي يحكم في القضايا حتى بين المسلمين، وأكمل قانون سنة 1892م إلغاء ما كان قد بقي للقاضي المسلم من سمعة وصلاحيات، فأصبح القضاء نفسه غير موحد في الجزائر رغم وحدة الشعب ووحدة الشريعة التي تحكمه[4].

---

[1]- عبد الله شريط ، محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ ، مكتبة البعث، قسنطينة،1965، ص172.

[2]- أبو القاسم سعاد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000، ص360.

[3]- إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847- 1870، ص 114.

[4]- القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 1990، ط2، ص382،383.

4.4 **الحركة التبشيرية:** سعي الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر لتحقيق غايات الحركة الاستعمارية الصليبية العالمية وأخذ يعمل جاهدة على تثبيت جذوره وتأصيلها. رأى أن هذا الأمر لن يتحقق إلا بالقضاء على الشخصية الجزائرية ومحو أصالتها واتجه إلى مسخ وتشويه وتذويب مقوماتها الأساسية، فحارب الإسلام ولغته، وشكك الناس في أوطانهم وانتمائهم إليها. وهكذا أصبحت أهدافه تدور حول التنصير والفرنسية ومحو الوطنية الجزائرية وإخراجهم من دينهم. وللدين أثره الخاص على الإنسان، ويقول "بنيامين كونستان" (Benyamin Constant) أحد مؤرخي الأديان أن: «الدين من العوامل التي سيطرت على البشر ... ومن المستحيل أن تتصور ماهية الإنسان دون أن يتبادر إلى ذهننا فكرة الدين»[1].

وكان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين: غزو الأرض ثم غزو الأفكار، وبعد تنفيذ الأول أسند الغرض الثاني لرجال الدين والذي اقتصر عملهم بالدرجة الأولى بالعملية التبشيرية، فوضعت الخطوط العامة للسياسة الفرنسية التي شملت مختلف الميادين والمجالات من بينها سياسة التنصير، وذلك بـ «محاولة إخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي وتنصيرهم كي يصبحوا مسيحيين يحملون عقيدة المحتل لبلادهم وهذا يعني إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر، حتى ينهار مقوم آخر من مقومات الشخصية الجزائرية وهو الإسلام» (رابح ، 1975،ص107).

وكان من أهداف سياسة التبشير القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارها من مقومات العمل التبشيري، ونشر لغة وثقافة المستعمر بين الجماهير الجزائرية باعتبارها أدوات تسهل للاستعمار البقاء في الجزائري وتكوين نخبة في الجزائر موالية لفرنسا، ولتحقيق ذلك اعتمدت وسائل شتى كالتعليم والتطبيب والأعمال الخيرية والمساعدات المالية إضافة إلى وسائل أخرى، واتجهت وسائل المبشرين نحو الأطفال خاصة منهم الفقراء واليتامى[2].

واستعمل التطبيب كوسيلة للتبشير، فكانوا يدعون المرضى الذين يرتادون مستشفياتهم إلى اعتناق المسيحية، ويوهمونهم بأن ما قاموا به من تقديم الإسعاف والعلاج ناتج عن كونهم مسيحيين وأن العناية الإلهية هي التي أملت عليهم القيام بهذه المهمة، إضافة إلى تقديم الهدايا لكل من يبدي اهتماما بالديانة المسيحية، والأعمال الخيرية كالاهتمام باليتامى وتقدم يد المساعدة للمقبلين على الزواج من المتنصرين، وتقديم المساعدات المالية على شكل هبات للمحتاجين من الجزائريين وغيرها من الوسائل استخدمها المبشرون كأمور مساعدة لهم في عملهم.

5.4 **الطرق الصوفية:** تكونت الطرق الصوفية في المغرب العربي في بعض الرباطات الجهادية التي أقامها العلماء والقادة لحماية الثغور والممرات الإستراتيجية المؤدية للإسلام والتي تعمل على زعزعة الأمن و تهديد السكان، وسميت هذه الرباطات فيما بعد بالزوايا. وكانت تسمى هذه الزوايا بأسماء مؤسسيها وأصحابها أو باسم المنطقة المتواجدة فيها[3].

وقد آلت هذه الأخيرة بعد عقود السنين في تدينها تأخذ طابع الوراثة والتقليد والجمود لا أكثر، وكانت تقدم صورة معينة للإسلام وفق وضع شيخ الطريقة المعينة.

وإن بعض الزوايا التي انطلقت في البدء انطلاقة وطنية – دينية أخذت تتحول بعد زوال مؤسسيها الأولين إلى طرق صوفية، حيث اعتمدت أدعية وصلوات خاصة، وادعى مشايخ الطرق لأنفسهم امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الأفراد العاديين. لكن

[1]– حسن بن مرسلي: الرد التربوي لابن باديس على المشروع الاستعماري، رسالة ماجستير في علوم التربية،جامعة الجزائر، 1991، ص 16.

[2]– محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر من 1830–1904م، منشورات دحلب، الجزائر، ص56.

[3]– أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 56.

الاستعمار عرف كيف يستغل انحرافها عن منهجها الجهادي الأصيل ويجعل منها مراصد لبث فكر تخديري و معتقدات فاسدة تزيد من قابلية الشعب للاستعمار[1].

واستطاعت سياسة الاحتلال الرامية إلى دعم نفوذها وسيطرتها على الجزائر أن تكسبهم إلى جانبها واستخدامهم أداة في خدمة أهدافها ضد الكيان الجزائري والشخصية القومية للجزائر، بعدما اعتبرهم السلطة الفعلية داخل البلاد والممثلين الحقيقيين للإسلام في الجزائر، وقد ساعد هذا الجمود والانحراف على محاولة إنجاح سياسة الفرنسية في الجزائر، بعدما أدت هذه السياسة الدينية التي اتبعتها الإدارة إلى تفور عدد من المثقفين بالفرنسية من الإسلام (الخرافي) إن صح هذا التعبير الذي مثله هؤلاء المشايخ المبتدعون[2].

إضافة إلى الطرق الأخرى والمتعددة التي كانت تعمل على بسط نفوذهم على البسطاء من أبناء الشعب باسم الدين والتصوف الزائف، بقصد ابتزاز أموالهم فقط في مقابل أن يعملوا بدورهم على تخدير الجزائريين وصرفهم عن مقاومة مشاريع الاحتلال ضد الشخصية الجزائرية وحرية الوطن الجزائري واستقلاله.

5. الأوضاع السياسية في الجزائر في الفترة (1847-1954م)

لقد اتبع الاستعمار الفرنسي سياسة تعسفية عنصرية ضد الجزائريين، وهذا منذ البدايات الأولى لاحتلاله الجزائر، ذلك ما دفع جزء من سكانها إلى الهجرة نحو الخارج[3]. ولقد ازدادت تلك الهجرات بحدة بعد صدور قانون التجنيد الإجباري عام 1912، وكذا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث كان لهذه الأخيرة دورا كبيرا في تغيير معطيات المهاجرين، فقد كانت نسبة كبيرة منهم قد أجبرت بالقوة على الهجرة وذلك لتعويض المجندين الفرنسيين في المصانع والمناجم، وبالتالي حاجة فرنسا إلى اليد العاملة الرخيصة، وإلى جيش كبير لمواجهة القوات الألمانية، فجندت الكثير منهم وأرسلتهم إلى الخطوط الأمامية لجبهات القتال[4] ، حيث قامت بتجنيد 177 ألف رجل كجنود في جبهات الحرب و75 ألف رجل كعمال في التجهيز العسكري ومعامل الذخيرة[5] في حين ذكر توفيق المدني أن عدد المشاركين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى بلغ 400 ألف منهم 80 ألف في جبهات القتال ، و80 ألف في معامل الذخيرة والبارود[6].

وفي محاولة من فرنسا لكسب الجزائريين في الانضمام إلى صفها في جبهات الحرب العالمية الأولى أصدرت مراسيم إغرائية، من ذلك نذكر مرسوم 13 جانفي 1914، الذي ينص على رفع عدد المستشارين العاملين في البلديات من 1% إلى 5%، وكذا السماح للشبان الجزائريين الذين قبلوا العمل في الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الانتخابات المحلية.

انطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن الحرب العالمية الأولى كانت سلبية على الشعب الجزائري من خلال سقوط ضحايا وجرحى، لكن رغم ذلك نسجل لها ايجابيات على بعض الجزائريين الذين اكتسبوا خلالها خبرة وتمرس عسكري وسياسي- ظهر

---

[1]- عبد الرشيد زروقة: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر 1913-1940م ، دار الشهاب ، لبنان، 1999، ط1، ص47.

[2]- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 120.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1992، ص119.

[4]- عبد الرحمن إبراهيم بن العقون. الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة : الفترة الأولى (19201936) ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص73.

[5]- يحي بو عزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 291.

[6]- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص161.

ذلك واضحا في بداية الحركة السياسية، إذ نجد أغلب من تزعم الحركات السياسية أثناء بداية ظهورها،كانوا ممن عملوا في صفوف الجيش الفرنسي سواء تطوعا أو مجبرين وكذلك الذين مارسوا العمل السياسي من خلال الأحزاب الفرنسية، ودخلوا المجالس الفرنسية المختلفة في فترات متقطعة، وكان هؤلاء في الغالب من المثقفين ثقافة فرنسية، أو من الأسر الميسورة أي من الطبقة الوسطى وبالتالي وضعهم الاجتماعي هذا أهلهم من الوصول إلى مناصب مهمة.

وقد ظهرت مع مطلع القرن العشرين مجموعة من الاتجاهات الوطنية التي مثلت الجزائريين، قسمها أبو القاسم سعد الله إلى (06) اتجاهات هي:

– الاتجاه المحافظ: ويمثله مجموعة من الملاك الجزائريين. – الاتجاه المعتدل: ويمثله مجموعة من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية.

– الاتجاه الليبرالي: وكان يضم القسم الباقي من النخبة.

– الاتجاه الثوري: وقد تطور من الأخير. – الاتجاه العربي الإسلامي: ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. – الاشتراكيون والشيوعيون: وقد بدأت أفكار هؤلاء تظهر من خلال الحزبين الاشتراكي والشيوعي الفرنسيين[1].

تلك الاتجاهات المتباينة هي التي مثلت الأحزاب السياسية التي ظهرت في الجزائر والتي قادها زعماء كان الاختلاف واضحا فيما بينهم، السبب في ذلك انتماءهم الطبقي وطبيعة تكوين كل واحد منهم، حيث نجد من تعلم تربية دينية إسلامية، وهناك من تأثر بالعادات الفرنسية وآخرون مارسوا العمل النقابي في المهجر، و العمل الصحفي في داخل الوطن وخارجه .

6. الأوضاع العامة في الجزائر في الفترة (1847–1954م) ونشأة الصحافة في الجزائر .

دخلت الصحافة الوطن العربي عامة والجزائر خاصة القرن 19م مع الحملات الاستعمارية التي قامت بها فرنسا (حملة نابليون بونابارت) على مصر ثم الجزائر، فكان من بين ما حمل ضمن الحملات الفرنسية على الجزائر المطبعة وهيئة التحرير التي تشرف على إصدار الجرائد إدراكا منهم ما للصحافة من أثر وأهمية بالغة. وتميزت بطابع خاص ذو صبغة استعمارية هدفها خدمة الاستعمار، فكانت أول جريدة تصدر بالفرنسية تسمى " Lestafethe de sidi fiedj" .

وقد تضمنت الجريدة أخبارا عن الحملة الاستعمارية، وكانت توزع على الجنود ولم تدم طويلا لتستبدل بجرائد استعمارية أخرى كجريدة "الأخبار" سنة 1839م، ليبدأ هذا النوع من الصحافة في التطور والتنوع إلى صحف يومية، وأسبوعية، ومجلات عامة ومتخصصة. وخفت الصحافة اليومية المدن الكبرى وبلغ ما تعداده 150 جريدة ويزيد في فترة مابين 1847–1939م ، بينما لم تزد الصحف العربية في تلك الفترة عن 66 جريدة[2]. ومما كان للصحافة من أثر وتأثير فقد وصفها "نابليون بونابرت" في قوله: "الصحافة ركن من أعظم الأركان التي تشيد عليها دعائم الحضارة والعمران"، وقال عنها أحد الصحفيين العرب: "الصحف – على ما قيل – أقلام الحق، ولكن إذا صحت مبادئها، وألسنة الصدق، ولكن إذا استقامت غايتها، وأخلصت للوطن خدمتها، بل هي – والحالة هذه – لسان الأمة و مرآة أحوالها، ودواء أدوائها". أما الشيخ البشير الإبراهيمي فيقول وهو يصف حال الصحف في الجزائر: " إن الصحف في لسان العرف، كالصحائف في لسان الدين، منها صحف الفجار، لذلك كان من حظ الأولى الابتلاء بالتعطيل والتعويق[3].

[1]– أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 1990، ص 228،229.

[2]– محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية،1847 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص07.

[3]– علي مرحوم: "نظرة على الصحافة العربية الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 42 ديسمبر – يناير 1978م،ص23،24.

4. خاتمة:

وختاما على ضوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية في الجزائر في الفترة (**1847–1954م**) يمكن تصنيف الصحافة في الجزائر إلى قسمين:

القسم الأول: يضم الصحافة الاستعمارية التي بدأ صدورها عام 1874م، وصحافة أحباب الأهالي بدأت سنة 1882م،

أما القسم الثاني: يضم الصحافة الأهلية التي بدأت بالصدور سنة 1893م، و الصحافة الوطنية الاستقلالية عام 1903م.

أشرفت فرنسا على الصحافة الاستعمارية وامتازت بالاستمرارية، ولكن هذه الصحافة لم تكن سوى ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي رغم أن بعضها كان يصدر باللغة العربية للتأثير على الجزائريين ، من بين هذه الصحف "بريد الجزائر"، "الممرن الجزائري"، "النشرة الرسمية"، "الأخبار"، "الجزائر"، "فرنسا الجزائرية"، "المبشر"، "إفريقيا الفرنسية"، "الفرنسيتان"، "حارسة الجمهورية" وغيرها من الصحف

أما صحافة أحباب الأهالي إذ تشير التسمية إلى أن أصحابها مستعمرون استاءوا من السياسة الاستعمارية ، فأرادوا إعانة نخبة معينة من المساهمين الجزائريين، من بين هذه الجرائد المنتخب"، "الأخبار" ، "منبر الأهالي " وغيرها من الصحف.

وبالنسبة لصحافة الأهالي التي يقوم بها الجزائريون من ناحية التوزيع والتسيير الإداري، فتعلقت مواضيعها بالقضايا الوطنية الجزائرية والشؤون العامة للجزائريين وعلاقتهم بالفرنسيين، من أبرز جرائد هذه الفئة جريدة الحق والمغرب، وأهمها جريدة "كوكب إفريقيا بالجزائر" سنة 1907م. غير أن الصحافة الأهلية لم تكن ذات بعد وطني حقيقي، بحيث امتاز طابعها الإعلامي بانتمائه للإدارة الفرنسية، وكذا ما تقدمه من خدمات جليلة للوجود الاستعماري ودفاعا عن الرسالة الاستعمارية ، الشيء الذي جعلها تعيش نوعا من الاستقرار دون تمييز بين تلك الناطقة بالفرنسية أو العربية، ما عدا القليل منها التي كانت ذات قيمة ووزن بسبب تأثيرها على الحياة الفكرية والسياسية للجزائريين. وصحافة الحركة الوطنية التي يراد بهما الصحافة الجزائرية التي لا تعترف بالوجود الفرنسي، فإنها حاربت الاستعمار الفرنسي ونشرت كل ما يقوي الوعي السياسي وعززت وجود الأمة الجزائرية، ودعت الضرورة استرجاع الاستقلال حتى ولو كان بالقوة.

كانت ناطقة باللغتين العربية والفرنسية ، وأهم صحفها: جريدة الإقدام 1919م، الأمة 1930م ، الشعب 1937م، البرلمان الجزائري 1939م.

أما بالنسبة لحركة جمعية العلماء الإصلاحية وصحافتها فهي تدخل ضمن الصحافة الوطنية، لأن حركتها كانت منصبة للإصلاح في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية، وحتى السياسية التي كانت تخفيه وتبديه حسب الأوضاع والظروف الراهنة، معتمدة على الصحافة لتعلن من خلالها عن مبادئها للتعبير عن رأيها ونشر أفكارها الإصلاحية، وتبليغ دعوتها في كامل أرجاء الوطن .

من أهم صحف الحركة الإصلاحية وأشهرها مجلة "الشهاب" الصحيفة الرسمية للمدرسة الإصلاحية في الجزائر، ظهرت مابين 1925–1935م، حيث عبرت في البداية عن أخبار وأهداف وبيانات وبلاغات وأنشطة الجمعية، إلى أن ظهرت جرائد ناطقة

بلسان حال جمعية العلماء المسلمين، أولها جريدة السنة، ثم الشريعة ثم الصراط السوي سنة 1933 وأخيرا جريدة البصائر سنة 1935 والتي كانت مدتها أطول من سابقاتها.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. أبو القاسم سعاد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000 ، الطبعة الأولى.
2. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج 2، ج4، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1992.
3. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 1990 ، ط2.
4. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954،ج3، دار الغرب الإسلامي ، ط.1
5. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
6. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984، ط01.
7. أحمد مهساس: حركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
8. أنور الجندي: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
9. تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر ،الجزائر ،2003، ط2.
10. تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931– 1956) ورؤساؤها الثلاثة ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ط1.
11. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
12. عبد الرشيد زروقة: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر 1913–1940م ، دار الشهاب ، لبنان، 1999، ط1.
13. عبد الله شريط ، محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ ، مكتبة البعث، قسنطينة،1965.
14. عبد الرحمن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة : الفترة الأولى (1920، 1936) ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
15. عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر ، تر: سليم قسطونن ، دار الحداثة ، بيروت، 1984، ط1.
16. عمار بن مرور: عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدعوة والإصلاح، دار الأمل، الجزائر ،2010.
17. محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر من 1830–1904م، منشورات دحلب، الجزائر.
18. محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
19. محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية، 1847 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

20. ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000، ط01.
21. الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 – 1960، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، 1983، ط1.
22. يحي بو عزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

المجلات:

23. علي مرحوم: "نظرة على الصحافة العربية الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 42 ديسمبر – يناير 1978م.

الرسائل الجامعية

24. إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847– 1870 ، رسالة ماجستير، الجزائر، 1994.
25. حسن بن مرسلي: الرد التربوي لابن باديس على المشروع الاستعماري، رسالة ماجستير في علوم التربية،جامعة الجزائر، 1991.